

تقرير عن ورشة عمل بعنوان تحديث دراسة تقييم تكلفة التدهور البيئي في سورية  
(COED) وتقييم تكلفة التدهور البيئي للمناطق الساحلية (CCZED)

إشراف: د.م محمد رياض الزرقا

إعداد: رئيس دائرة البيئة

هالة الصويتي

رئيس دائرة المالية

بيان الشلبي

افتتحت السيدة وزيرة الدولة لشؤون البيئة ورشة عمل حول تحديث تكلفة التدهور البيئي COED ومسودة تقرير تكلفة التدهور البيئي للمناطق الساحلية CCZED في الجمهورية العربية السورية وذلك بتاريخ ٢٢/٣/٢٠١٠ في فندق سميراميس بدمشق والذي أقامته وزارة الدولة لشؤون البيئة وبالتعاون مع المكتب الاستشاري أرنتس اند يونغ. حيث أشارت إلى أن تكاليف التدهور البيئي تمتص جزءاً كبيراً من الناتج المحلي وعلى وزارة البيئة التخفيف من هذا التدهور ومن التراكمات التي حدثت نتيجة للتنمية والنشاطات الاقتصادية والصناعية التي في معظمها لم تراعى الشروط البيئية. وإن من أهم أولويات الوزارة هي إدخال الاعتبارات البيئية ضمن المشاريع كافة بعد تقييم الأثر البيئي لها، وأهم الأسس التي ارتكزت عليها الدراسة هي تقييم نطاق تكاليف التدهور البيئي في سورية والمعالجة ومدى تأثيره في الصحة والتكلفة الاقتصادية لتدهور التربة والتأثيرات المتعلقة بمعالجة الصرف الصحي والنفايات.

مؤكدة أن أحد أهم الأدوات الجديدة المستخدمة في التخطيط البيئي الاقتصادي تقدير تكلفة التدهور البيئي من خلال حسابها في الناتج المحلي الإجمالي حيث يمكن تقدير هذه الكلفة من خلال حساب التراجع في نوعية حياة الناس وتردي نوعية البيئة مثل التعرض للأمراض الناتجة عن تلوث البيئة وكلفة علاج هذه الأمراض جسدياً وسنوات العمل والحياة التي تتم خسارتها بسبب الأمراض إضافة إلى خسارة قيمة الخدمات البيئية وموارد «التربة-المياه-الهواء - التنوع الحيوي» وكذلك خسارة الفرص والميزات البيئية مثل المعايير الجمالية للمناطق السياحية.

وحول واقع المنطقة الساحلية أشارت وزيرة البيئة إلى أن المشكلات البيئية المشتركة في المنطقة الساحلية ترتبط إلى حد بعيد بالبيئة الحضرية والتنمية الصناعية والتغيرات المادية وتدمير المساكن الطبيعية، ومعظم المجمعات الصناعية في بانياس وطرطوس ومراكز المدن

الرئيسة طرطوس- اللاذقية والصناعات الصغيرة هي المسؤولة عن التدهور البيئي الرئيسي. وإن ارتفاع الكثافة السكانية وتوزيع المنشآت الصناعية في محافظة اللاذقية يسبب التلوث من كل المصادر الصناعية والحضرية. مشيرة الى ضرورة رصد التمويل اللازم للتخفيف من تكاليف التدهور البيئي وأهمية مساهمة مفاصل الدولة الأخرى والقطاع الخاص في هذا المجال. من جهتها السيدة داليا لطيف ممثلة البنك الدولي(ممول المشروع)أشارت أن لهذا المشروع دور كبير في الارتقاء بالبعد البيئي والتنمية المستدامة على مختلف الأصعدة والمستويات، مشيرة إلى أن المشاكل البيئية قد تكون قديمة ولكن الاعتراف بها والتعامل معها هو المهم. وأضافت أن التعاون ما بين سورية والبنك الدولي يمتد لأكثر من ١٠ سنوات بآليات مختلفة أهمها برنامج المساعدات الفنية في مجال البيئة/ ميثاب-المشروع الإقليمي لإدارة النفايات الصلبة/ والذي ساعد سورية بما يتعلق بوضع تشريعات بيئية ودراسات خاصة بتقييم الأثر البيئي.

### مقدمة لدراسة تكلفة التدهور البيئي (COED) , وتكلفة التدهور البيئي للمناطق الساحلية(CCZED)

إن تحديث تكلفة التدهور البيئي هو أحد أنشطة برنامج المساعدة البيئية لمنطقة البحر المتوسط في عام ٢٠١٠ سنرى العديد من الاتفاقيات والمحددات سواءً على الساحة البيئية أو السياسية أو التنموية بدأنا باتفاقية برشلونة ١-٢ ثم برامج مساعدة الدول على الإيفاء بالتزاماتها ثم خطة عمل المتوسط ثم إنشاء لجنة خاصة للبحر المتوسط والتنمية المستدامة. أهداف ميثاب :

١. صياغة السياسة البيئية من خلال دمج البعد البيئي بالسياسات الوطنية الأخرى.
  ٢. ترجمة هذه السياسات إلى مشروعات على أرض الواقع
  ٣. الاهتمام ببناء القدرات المحلية لأن الموارد البشرية هي رأس مال التنمية المستدامة
  ٤. تعزيز وتقوية الهيكلية المؤسساتية والقانونية
- هناك مؤشر لحساب كلفة التدهور البيئي طوره البنك الدولي وهو الاستثمار في الثقافة حيث أن معظم البلدان لا يستثمرون الأموال في التنقيف والتعليم . بناء على المعلومات التي تم جمعها ٢٠٠١-٢٠٠٨ فقد تم التركيز على بلدان المتوسط وعلى سوريا.

ماهي أهداف دراسة التدهور البيئية على الصحة ونوعية الحياة وتأثيرها على الموارد الطبيعية؟

يمكن تقدير التكلفة البيئية من خلال حساب التراجع في نوعية حياة الناس وتردي نوعية البيئة مثل التعرض للأمراض الناتجة عن تلوث البيئة وكلفة علاج هذه الأمراض جسدياً وسنوات العمل والحياة التي تتم خسارتها بسبب الأمراض (إن عبء الأضرار الصحية يقع على الدولة) إضافة إلى خسارة قيمة الخدمات البيئية، المياه- الهواء- التربة- النفايات- التنوع الحيوي. أن عملية تقدير الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي تتم عبر عدة مراحل يمكن تلخيصها بالتقدير الكمي والرقمي للتدهور البيئي تلوث الهواء والمياه وتراجع إنتاجية التربة، التقدير الكمي والرقمي لنتائج التدهور البيئي (التأثير السلبي على الصحة بسبب تلوث الهواء والمياه وتغيرات الإنتاج الزراعي بسبب تلوث وتملح التربة) وتقدير مالي لنتيجة التدهور البيئي (قيمة العلاج والسنوات الضائعة من العمل بسبب الإصابات المزمنة)

وفيما يتعلق بتقييم التدهور البيئي للمناطق الساحلية ترتبط المشاكل البيئية المشتركة في المنطقة الساحلية السورية إلى حد بعيد بالبيئة الحضرية والتنمية الصناعية والتغيرات المادية وتدمير المساكن الطبيعية، أن معظم المجمعات الصناعية في بانياس وطرطوس والصناعات الصغيرة هي المسؤولة عن التدهور البيئي الرئيسي أما في اللاذقية فإن ارتفاع الكثافة السكانية وتوزيع المنشآت الصناعية يسبب التلوث من كل من المصادر الصناعية والحضرية، وفي طرطوس فإن تجمع النشاط الصناعي يجعل الأنشطة الصناعية مصدراً رئيسياً للتدهور البيئي.

### عرض النتائج النهائية لدراسة (COED) و (CCZED)

التأثيرات الصحية لتلوث الهواء: اعتمدت على دراسات في مدينتي دمشق وحلب وبيانات من وزارة الصحة لتقييم كلفة التأثيرات المختلفة على الصحة استناداً إلى أرقام عام ٢٠٠٧ حيث وجد أن خمسة آلاف شخص يموتون قبل الأوان بسبب تلوث الهواء في سورية. ٧٠% من الضرر البيئي يحدث في دمشق وحلب. ويقدر تلوث الهواء بحوالي ٠,٦٠% - ١,٤٢% من الناتج المحلي الإجمالي، تليها الأمراض الالتهابية والوفيات والتي تقدر بحوالي ٠,٣٨ - ٠,٥٠% من الناتج الإجمالي بمتوسط قدره ٠,٤% وهذه التكاليف ناتجة على التوالي من تدهور التربة بسبب الملوحة وعدم الوصول لمياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، أما خسائر القطاع السياحي فتقدر بمصائد الأسماك بنحو ٠,٢٢% (٤,١٨٧ مليون ل.س) إضافة للأضرار الناجمة عن سوء جمع النفايات المقدرة بـ ٠,١٤% من الناتج المحلي الإجمالي والكلفة الإجمالية للتدهور البيئي تتراوح ما بين ١,٨٧ و ٣,٠٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

لقد تطورت أدوات الاستثمار والابتكار البيئي في السنوات الماضية في محاولة لنقل قضية البيئة إلى قلب السياسات الاقتصادية. من أهم معالم هذا التطور دمج الاعتبارات والكلف البيئية

في التخطيط والتدقيق الاقتصادي المعتمد على النفقات والمخصصات والمؤشرات الاقتصادية. استخدام هذه الأدوات في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء ساهم في جعل البعد البيئي أساسيا في المؤشرات الاقتصادية لتقدير الخسائر والمكاسب البيئية وخاصة في مجال استنزاف الموارد والتلوث.

أحد أهم الأدوات الجديدة المستخدمة في التخطيط البيئي الاقتصادي هي تقدير كلفة التدهور البيئي من خلال حسابها في الناتج المحلي الإجمالي GDP وكانت المحاولة الأولى لدراسة واستخدام أداة تقدير كلفة التدهور البيئي في العالم العربي ما قام به البنك الدولي بين الأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٨.

يمكن تقدير الكلفة البيئية من خلال حساب التراجع في نوعية حياة الناس وتردي نوعية البيئة مثل التعرض للأمراض الناتجة عن تلوث البيئة وكلفة علاج هذه الأمراض جسديا وسنوات العمل والحياة التي تتم خسارتها بسبب الأمراض إضافة إلى خسارة قيمة الخدمات البيئية والموارد (التربة، المياه، الهواء، التنوع الحيوي) وخاصة غير المتجددة منها وكذلك خسارة الفرص والميزات البيئية مثل المعايير الجمالية للمناطق السياحية.

أن التقرير الأول يهدف إلى استخدام تقدير تكلفة الضرر البيئي كأداة لدمج القضايا البيئية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية ويمكن لهذه التقديرات أن تكون أداة قوية لزيادة الوعي حول القضايا البيئية وتسهيل التقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة ولمساعدة صانعي القرار في اتخاذ خيارات نوعية حول السياسة البيئية العامة على الصعيد الوطني وتحديد التدابير العلاجية للحد من التدهور البيئي والإسهام في بناء القدرات.

ويهدف المشروع إلى تقدير ما يعرف بالتدهور البيئي وإيجاد حوار مشترك بين البيئة والسياسات التنموية والسياسات الاقتصادية الأخرى بشكل خاص.

نتائج الدراسة الأولية التي تمت في سورية عام ٢٠٠١ قدرت بأن ٣,٢% من الدخل الوطني كان يهدر نتيجة التدهور البيئي الحاصل. والآن علينا أن ننظر إلى النتائج الجديدة وما هو الوضع الذي وصلنا إليه اليوم هل مازالت تكلفة التدهور البيئي عند ٣,٢% أم أنها ازدادت أو تحسنت وهذا بالطبع يعطي إشارة لما يجب اتخاذه من قرارات لتحسين الوضع البيئي من قبل متخذي القرار.

ركزت دراسة التدهور البيئي في المنطقة الساحلية على منطقتين من الساحل السوري هما مدينة اللاذقية وقرية السمرا حيث تم من خلال المشروع زيارة المنطقتين وإعداد ٧٥٠

استمارة من أجل استبيان حول تشجيع السياحة وأمور أخرى خاصة بتطوير المنطقة الساحلية بهدف زيادة عدد السياح

إن تقدير عملية الكلفة الاقتصادية للتدهور البيئي تتم عبر عدة مراحل يمكن تلخيصها كما يلي:

● التقدير الكمي والرقمي للتدهور البيئي (تلوث الهواء، تلوث المياه، تراجع إنتاجية التربة، ...)

● التقدير الكمي والرقمي لنتائج التدهور البيئي (التأثير السلبي على الصحة بسبب تلوث الهواء والمياه، تغيرات الإنتاج الزراعي بسبب تلوث وتملح التربة، استنزاف الموارد الطبيعية)

● تقدير مالي لنتيجة التدهور البيئي (قيمة العلاج والسنوات الضائعة من العمل بسبب الإصابات المزمنة، ...)

وتم التركيز من خلال الورشة على أن مؤشرات تحسن البيئة يجب أن ترتبط بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية بمقارنة الأبعاد البيئية الكيفية بمؤشرات اقتصادية واجتماعية. نتائج وتوصيات:

- استكمال الدراسات التحليلية المبنية على أسس اقتصادية وزيادة المعرفة أو المرتكزات البيئية والاقتصادية لضمان استخدام الاستراتيجيات والسياسات من أجل تحقيق عنصر الاستدامة لاستخدام المصادر والموارد البيئية
- تحديد وتعميم المشروعات ذات الأولوية وتحديد الإصلاحات المطلوبة وتكلفتها
- ضمن الخطة الخمسية الحادية عشر يجب تكثيف التعاون بين القطاعات المختلفة من خلال إيجاد آليات وسياسات تمكن من إجراء مقارنات في إطار البيئة والتنمية .